الأمم المتحدة

A/C.1/57/PV.9

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **٩**

الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٥٧ و ٥٨، والبنود من ٦٠ إلى ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد إيفانو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، بالنيابة عن وفدي، أود أن أهنئكم وأعضاء هيئة المكتب على انتخابكم لهذه المناصب الرفيعة، وأن أؤكد لكم أنه يمكنكم أن تعولوا على كامل دعمنا وتعاوننا وأنتم تضطلعون بعملكم.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت في العام الماضي قد دللت بوضوح على التحديات والتهديدات الجديدة للقرن الحادي والعشرين والصلة بين المشاكل والأمن الدولي ونزع السلاح والإرهاب. وثمة عنصر أساسي يتمثل في تنفيذ الدول لالتزاماتها في مجال الأمن الدولي وعدم الانتشار ونزع السلاح، وفي المقام الأول، أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا بد من ضمان الرقابة الصارمة على المخزونات الموجودة من أسلحة الدمار الشامل ومكوناتها والأسلحة التقليدية.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صك رئيسي يقدم للمجتمع الدولي برنامج عمل ثابت في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وترحب بيلاروس بنتيجة الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرحب أيضا بقرار كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تلاتيلولكو، على حد سواء.

وتعلق جمهورية بيلاروس أهمية خاصة على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت، وتطالب جميع الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى المعاهدة إلى أن تبادر إلى ذلك في أسرع وقت ممكن. وترحب بيلاروس أيضا بالتوقيع على معاهدة موسكو وقرار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-62898 (A)

الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بمواصلة إجراء تخفيضات في ترسانتيهما النوويتين.

وثمة قضية أخرى بالغة الأهمية تتمثل في حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وينبغي أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح، في أبكر وقت ممكن، مداولاته بشأن هذه المشكلة. وتعتقد بيلاروس أنه لا بد من استكمال نزع السلاح النووي بتدابير عملية ترمي إلى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، عن طريق جملة أمور، منها توطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة حاليا وإنشاء مناطق جديدة.

واقتناعا بالحاجة إلى اعتماد تدابير فعالة لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة جديدة من تلك الأسلحة، قدمت جمهورية بيلاروس في الدورة الحالية مشروع القرار A/C.1/57/L.5 المعنون ''حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة''. ويأمل وفدنا مرة أخرى في أن تؤيد جميع الوفود مشروع القرار هذا وأن تعتمده بدون تصويت.

ولقد دأبت جمهورية بيلاروس على اتباع سياسة مسؤولة وثابتة ترمي إلى تنفيذ جميع تعهداتها الدولية التي التزمت بها، بما في ذلك تعهداتها التي التزمت بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ١)، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى، واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولقد تم التأكيد من جديد على ثبات سياستنا بإيداع جمهورية بيلاروس في السنة الماضية صكوك تصديقها على معاهدة ''السماوات المفتوحة''.

وتؤيد بيلاروس اتخاذ تدابير لمزيد من الشفافية في مجال الأسلحة والنفقات العسكرية وتقدم بصورة منتظمة بيانات إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونعلق أهمية خاصة على وضع تدابير ثنائية لبناء الثقة ونعتبر أن هذا المجال يتسم بالأولوية في سياستنا الخارجية. ودأبت بيلاروس على إجراء حوار مع جيرانها بشأن هذه المشاكل وبشأن مشاكل محددة أخرى تتصل بالأمن الإقليمي.

ورحب بلدي بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في تموز/يوليه ٢٠٠١ واعتماد المؤتمر وثيقته الختامية، وهي برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتتخذ جمهورية بيلاروس خطوات ضرورية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وقع السيد الياكساندر لوكاشنكا، رئيس جمهورية بيلاروس، المرسوم المتعلق بتنفيذ تنفيذ جمهورية بيلاروس لالتزاماتها الدولية وفقا لوثيقة أعدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقدمت جمهورية بيلاروس أيضا إلى إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة معلومات مفصلة عملا بقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٤ تاء المعنون ''الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه''.

وتؤيد جمهورية بيلاروس حظر واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها. ولا ينتج بلدنا ألغاما أرضية مضادة للأفراد. وفي عام ١٩٩٥ انضمت جمهورية بيلاروس إلى الحظر المؤقت الدولي القائم فعلا المفروض على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبما أن جمهورية بيلاروس تفتقر إلى الموارد المالية والتكنولوجية المطلوبة، فإنها ليست في الوقت الحاضر على استعداد

للانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٩٧ لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام ولكنها تنظر في إمكانية الانضمام إليها في المستقبل في سياق تلقي مساعدات مالية وتكنولوجية دولية لإزالة هذه الألغام المضادة للأفراد والقضاء على المخزونات منها. ونحن على استعداد لبدء التعاون بشأن إزالة الألغام والشروع في أنشطة ترمي إلى القضاء على المخزونات من الألغام الأرضية المضادة للأفراد مع جميع الأطراف المهتمة ونرحب بأي اقتراحات أو مبادرات ذات صلة.

وفي الختام، أعرب عن أملنا في أن يتمكن المجتمع الدولي من تطوير آليات يعتمد عليها لمواجهة الأخطار والتهديدات الجديدة التي تواجه أمننا المشترك.

السيد ألفا ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أولا أهنئك بحرارة يا سيدي الرئيس على انتخابك بالإجماع وأؤكد لكم تعاون وفد غينيا التام من أجل نجاح عملكم الهام. وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين ونحن متأكدون من أنكم معا أنت وهم ستقودون أعمال اللجنة بنجاح ومهارة. وأوجه إلى السيد جايانثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، امتنان وفده لبيانه الاستهلالي المفيد والبليغ ونوعية الوثائق التي قدمها لنا.

ومن الواضح أنه ما زالت هناك أسباب وجيهة تدعو إلى القلق بشأن مستقبل البشرية. فالترسانة التي وفرها لنا تقدم العلم والتكنولوجيا محفوفة بأخطار الإبادة التامة التي لا رجعة فيها. ونعلم جميعا ذلك ونشعر في الواقع بقلق بالغ فيما يتعلق بجوانب معينة من هذه القضية. ولكن الخوف غير كاف لوضع عقبة لوقف ما قد يكون لا رجعة فيه. نحن بحاجة إلى اعتماد ومتابعة خطة مشتركة تتمثل في استخدام مخلص ومتواصل لخطط فعالة من أجل اتخاذ إجراءات متضافرة ومتفق عليها فيما بين الدول. مهمتنا العاجلة للغاية الآن هي إنقاذ العالم من تدمير ذاته.

كيف يمكن عمل ذلك؟ الطريقة الوحيدة هي من خلال التعاون المتعدد الأطراف، الذي يمثل أفضل استجابة ملائمة لمواجهة التحديات المتمثلة في بناء وحفظ السلام والأمن الدوليين. وهنا يشجب بلدي أوجه سوء الفهم الخطيرة التي ما زالت موجودة وحالت مرة أخرى دون توصل مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاق بشأن جدول أعماله. بيد أن الهجمات الإرهابية الدموية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كانت واضحة للغاية فيما يتعلق بالحاجة الماسة إلى أن يحرز المجتمع الدولي تقدما في مجال التعاون المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح كي يتسنى له زيادة احتمالات النجاح فيما يتصل بمكافحة الإرهاب. إذ قام مرتكبو هذه الهجمات من خلال مجرد الانسياق لخيالهم الشيطاني بأعمال أسفرت عن إلحاق أضرارا مادية هائلة وخسائر بشرية شاهدناها في ذلك الصباح الحزين من شهر أيلول/سبتمبر. هل كان بوسعنا أن نتكهن بأن أسلحة الدمار الشامل ستقع في يوم من الأيام في أيدي جماعات إرهابية؟ هذا السؤال يتطلب منا أن نفكر بعناية بشأن الإجراء الذي يتعين اتخاذه بينما الوقت متاح لنا لنقوم بذلك.

مبادرات عدم الانتشار المتضمنة في أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وأحكام المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية، توفر لنا عناصر أساسية ضرورية من أجل تحقيق السلام والأمن الدولي. ولتحقيق هدف القضاء على أسلحة الدمار الشامل وفقا للالتزامات التي لا لبس فيها التي تعهدت بها الدول الأطراف، ثمة حاجة حتمية إلى أن تصبح مختلف هذه الاتفاقات المتعددة الأطراف عالمية وإلى تهيئة الأوضاع من أجل دخولها حيز النفاذ وتنفيذها على نحو صارم. وهنا يحث وفدي الدول التي لم تنضم وتصدّق بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن تبادر إلى ذلك.

وفضلا عن ذلك نحن ممتنون بسبب أحداث رئيسية ثلاثة تعد أعمالا إيجابية هامة. أولا، جرى التوقيع في يوم ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ على معاهدة موسكو بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، الدولتين اللتين اتخذتا مبادرة لتخفيض عدد أسلحتهما الاستراتيجية الهجومية. وثانيا، القرار الذي اتخذته كوبا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمصادقة على معاهدة تلاتيلولكو. وثالثا، الإعلانات التي صرح بها قادة مجموعة الثمانية في كانانانسكيس لحشد زهاء ٢٠ بليون دولار في غضون عشر سنوات لمواصلة تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف الرامية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو حيازتها بصورة غير شرعية.

يتضح من تقرير الأمين العام أنه يجرى حاليا تداول ٦٣٩ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة مما يسبب تأجج أكثر من ٢٠ صراعا في كل أنحاء العالم. ويعلم الأعضاء أن بلادي تنتمي إلى منطقة دون إقليمية تعاني بوجه خاص من آفة انتشار وتداول هذه الأسلحة بشكل غير مشروع. وبينما تؤدي هذه الأسلحة إلى جعل بؤر التوتر أشد فتكا في وقت الصراع، فإنها تساعد في تصاعد حالات انعدام الأمن واللصوصية في المراكز الحضرية في وقت السلام. ويتعين علينا أن نوحد صفوفنا وننهض بمزيد من التعاون فيما بين الدول لتعزيز التدابير التي تتخذ على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة وتداولها بشكل غير مشروع وتنفيذا لبرنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١.

وفي إطار تلك الحملة، أود أن أعرب هنا عن تقدير حكومة غينيا لجودة الدعم المقدم إلى الدول من جانب الأمانة العامة للمنظمة من خلال إدارة شؤون نزع السلاح. والواقع أن هذه الإدارة ما فتئت تضطلع بدورها بشكل كامل كمركز تنسيق لأنشطة كل هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة.

إلا أنه ينبغي التشديد على أن هذه الأنشطة تتطلب الدعم بالموارد المالية الكافية التي بدونها سيبقى تنفيذ برامج ما بعد انتهاء الصراع، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أمرا غير ملموس. ونعرب عن ارتياحنا هنا أيضا إزاء القرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠٢ بتمديد الوقف الاختياري على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل لتنفيذ تلك المبادرة دون الإقليمية.

وثمة آفة أخرى لا تزال تتسبب في سقوط ضحايا كثيرين، خصوصا في القارة الأفريقية، ألا وهي الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فما زالت هذه الألغام تستخدم في الصراعات في شتى مناطق العالم حيث تؤدي إلى معاناة إنسانية تجل عن الوصف، كما تعوق التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار الوطني. وتبرز مشاكل عديدة ذات طبيعة تقنية ومالية في عمليات إزالة الألغام في المناطق الموبوءة بها، خصوصا في البلدان الأفريقية في أعقاب انتهاء الصراعات. وبينما نلاحظ بارتياح أن بعض شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف يقدمون المساعدة التقنية اللازمة للدول المنخرطة في برامج إزالة الألغام المشار إليها، فإن هناك حاجة أيضا إلى أن نشير إلى عدم توفر الأموال الضرورية لتحسين المساعدة الطبية التي تقدم لضحايا الألغام، وتوفير فرص إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا، وزيادة توعية الشعوب بالنسبة لخطر الألغام. وهذا يعني ضرورة زيادة تكثيف التعاون والتضامن الدولي لمعالجة هذا الوضع ولمساندة التقدم الجوهري المحرز في تنفيذ اتفاقية أوتاوا.

خلال مؤتمر قمة الألفية تعهد قادة العالم بالتزامات وحددوا أهدافا يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ومن هذه

الأهداف تخفيض معدلات الفقر إلى النصف، والقضاء على وباء الإيدز، وإتاحة التعليم الابتدائي للجميع. ويتشاطر وفد بلادي الشواغل المتصلة بضرورة جعل برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية يأخذ بعين الاعتبار الأهداف المذكورة أعلاه، فضلا عن توافق الآراء الذي تحقق في مؤتمر مونتيري الذي أعقب المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وبعبارة أخرى، نرى أن هناك حاجة إلى أن يحدث بسرعة تراجع في الاتجاه السلبي الذي أدى إلى زيادة النفقات العسكرية في العالم حتى تجاوزت حاليا مبلغ ٨٠٠ بليون دولار. وما زالنا نؤمن بأن الموارد التي يفرج عنها من خلال تخفيض الميزانيات العسكرية وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح ينبغي أن تستخدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل البلدان، وخصوصا البلدان النامية. ويرحب وفد بلادي بمقترح الأمين العام المتعلق بقيام الدول الأعضاء بإنشاء فريق خبراء حكوميين لإعادة تقييم الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الحالي.

ولكي تتحمل أفريقيا نصيبها الكامل من المسؤولية في مهمتنا المشتركة للنهوض بالسلام والأمن الدولي، فقد بدأت سياسة ثابتة لتسوية الصراعات من خلال الحوار والمصالحة الوطنية والتوفيق بين البلدان المجاورة. إن جمهورية غينيا، التي تقوم بدور نشيط في تنفيذ هذه السياسة، تؤكد هنا من جديد على التزامها الكامل بمفهوم السلام العالمي. وما زلنا مخلصين لقضية السلام. وقد دللنا على ذلك من خلال استخدامنا لأقصى درجة ممكنة لمواردنا الضئيلة للإسهام إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إنهاء الصراعات الدائرة في الدولتين المجاورتين – ليبريا وسيراليون – ومن خلال قيامنا باستضافة وتوفير المأوى لمئات الآلاف من اللاجئين، الذين أحدث تواجدهم المطول آثارا اقتصادية واجتماعية وإيكولوجية وأمنية على تنميتنا. ومع ذلك، ستواصل غينيا الأخذ بهذا الخيار. وبمواصلتها السير على هذا الطريق – وهو طريق صعب ولكنه مشجع – سيكون باستطاعتها أن تعول دائما على التعاون والتضامن من المجتمع الدولي.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد أوكرانيا أود أن أتقدم بأحر تهانئنا لكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم كامل تعاوننا ودعمنا لكم في اضطلاعكم بواجباتكم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكرنا وامتناننا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح السيد دانابالا ولموظفي إدارة شؤون نزع السلاح على دعمهم المستمر للنهوض بأعمال اللجنة.

وفي مواجهة تفاقم حالة الأمن والاستقرار العالميين بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يركز المجتمع الدولي اهتمامه على الدور الذي تضطلع به الصكوك الحالية التي تشكل أساس منظومات نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار. ولا يزال من المهام الرئيسية في هذا المجال الانضمام العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعزيز هاتين المعاهدتين وزيادة فعاليتهما. ونرحب بالتوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وكذلك الإعلان المشترك بشأن العلاقات الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. إن الاتفاق الجديد، الذي يحدد بشكل ملزم قانونيا القيود المفروضة على إمكانيات الأسلحة النووية للطرفين، هو استمرار منطقي لإطار تخفيضات الأسلحة النووية الذي تشكل مكوناته الأساسية معاهدة القوات النووية متوسطة المدى لعام ١٩٨٧ ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية لعام ١٩٩١. ونتوقع لهذه العملية أن تكون عملية لا رجعة فيها.

وفي إرساء أسس العلاقة الاستراتيجية الجديدة بين هذين البلدين شدد قائداهما على أهمية مراعاة العلاقة المتبادلة

بين الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية، التي اكتست معنى خاصا في ظروف إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي لم يعد لها وجود. ونؤكد بصورة إيجابية على ضرورة قيام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بتحديد المزيد من مجالات التعاون فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وإن أوكرانيا، باعتبارها من البلدان التي شاركت في تنفيذ تلك المعاهدة، تعرب عن استعدادها للمساهمة في هذه العملية، خصوصا في سياق النظر في مسألة القذائف التسيارية الدفاعية لأوروبا.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتوخى الحذر، ويتجنب الوضع الذي يصبح فيه الفضاء الخارجي ساحة للتجارب أو موقعا لنشر الأسلحة المتطورة. وهناك حاجة ملحة إلى وضع تدابير لبناء الثقة ترمي إلى طمأنة الذين يعربون عن شواغل مشروعة بأن قدراتهم الدفاعية لن تتأثر من إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونحن على استعداد للنظر في خيارات أخرى، خصوصا الخيارات التي قدمت في مؤتمر نزع السلاح هذا العام.

ومن وجهة نظر أوكرانيا، يجب تناول المخاطر والتهديدات المرتبطة بانتشار القذائف ليس فقط من خلال منظومات الدفاع ذات الصلة، بل أيضا من خلال الصكوك الدولية متعددة الأطراف. إن الاختتام الناجح للعمل بشأن وضع مدونة سلوك دولية لمكافحة انتشار القذائف التسيارية أمر يستحق أقوى دعم ممكن من المجتمع الدولي. ونرى أن وضع صك جديد متعدد الأطراف ينطوي على إمكانية الالتزام العالمي به سيتيح للمجتمع الدولي أدوات إضافية لتعزيز الأمن العالمي. ونحن مقتنعون أيضا بأن للأمم المتحدة دورا هاما ينبغي أن تضطلع به في كبح انتشار القذائف.

إن نسيج المعاهدات المتعددة الأطراف لنزع السلاح والحد من الأسلحة كان موجها أساسا لمنع حيازة الدول لأسلحة الدمار الشامل. وإن ضمان الالتزام العالمي بتلك الأدوات يظل هدفا هاما للمجتمع المدني. وترحب أوكرانيا بالقرار التاريخي الذي اتخذته جمهورية كوبا لتصبح طرفا في معاهدة عدم الانتشار. وتلك الخطوة تقدم قدوة جيدة لتلك الدول التي لا تزال خارج المعاهدة.

وإننا قلقون لأن بعض الأطراف الفاعلة من غير الدول لديها طموحات للحصول على أسلحة الدمار الشامل وسبل إيصالها والمواد والتقنية ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، ترحب أوكرانيا بمبادرة الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التي أطلقها في كاناناسكيس قادة مجموعة الثمانية. ويرغب بلدي في بدء مفاوضات ملائمة في إطارها، حيث أنه يواجه مشكلات خطيرة يتعين حلها بوصفها تدابير مكملة لعملية نزع السلاح النووي التي اكتملت في أوكرانيا بالفعل. وتقدر أوكرانيا كثيرا كل مساعدة من بلدان مجموعة الثمانية للتصدي لهذه المسائل.

إن ضمان التنفيذ الصحيح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واحد من أولويات أوكرانيا الرئيسية في مجال عدم الانتشار والحد من الأسلحة. ونحن على قناعة بأنه من شأن الحظر الشامل على الأسلحة الكيميائية وتدميرها أن يسهم بصورة كبيرة في القضاء على التهديدات الموجهة للأمن الدولي والاستقرار العالمي والإقليمي. وتدعو أوكرانيا جميع البلدان التي لم تصدق على الاتفاقية أو توقع عليها حتى الآن إلى أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

وترى أوكرانيا أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية. واحد من العناصر المهمة في نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتؤيد اتخاذ تدابير إضافية لضمان التقيد الكامل من جانب الدول الأطراف بأحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن نرى أن تعليق المفاوضات بشأن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية ينبغي ألا يؤدي إلى إفشال الجهود الدولية لتعزيز الامتثال لأحكام الاتفاقية. وفي الوقت نفسه،

لا نرى أية عقبات رئيسية تمنع إدماج أحكام مشروع البروتوكول والاقتراحات الإضافية في صك واحد متكامل للسيطرة على الامتثال لأحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وما فتئت أوكرانيا تعرب عن قلقها إزاء الآثار الخطرة الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن على قناعة راسخة بأنه من دون جهود عملية مشتركة من جانب المجتمع الدولي لمنع الانتشار غير المقيد لهذه الأسلحة سيكون من المستحيل تعزيز السلام والأمن الإقليمي والعالمي. وإن برنامج العمل الذي تم إقراره في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه خطوة هامة ولكنها ليست سوى الخطوة الأولى صوب تحقيق هدف السيطرة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نأمل أنه في إطار عملية المتابعة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية سيكون من الممكن تنفيذ برنامج العمل بصورة أكثر كفاءة وكذلك إيجاد سبل لتعزيز وتطوير التدابير الواردة فيه.

وتدعم أوكرانيا قرار الاتحاد الأوروبي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بإطلاق المبادرة التي تستهدف الرد بفعالية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح والحد من الأسلحة على التهديد الدولي للإرهاب وذلك بالتركيز على صكوك متعددة الأطراف ووضع ضوابط على التصدير، والتعاون الدولي والحوار السياسي. وتتخذ أوكرانيا خطوات الآن للانضمام إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بوصفها دولة خلفا ولاستكمال الإجراءات الداخلية الملائمة للتصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نشترك في الحوار والتعاون أيضا مع شركائنا الدوليين بشأن مسألة القضاء على الألغام المضادة للأفراد المكدسة في أوكرانيا بغية تحقيق تقدم في عملية التصديق على اتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

سيركز وفدي بقدر أكبر على أولويات الحد من الأسلحة أثناء المناقشات المركزة على بنود معينة في جدول أعمال اللجنة الأولى.

السيد كارياواسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة اللجنة. ونتعهد بتقديم دعمنا لكم ونحن على ثقة بأن خبرتكم ستقودنا إلى دورة مثمرة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبلغ تقديرنا إلى وكيل الأمين العام، السيد جايانتا دانابالا، على إسهاماته القيمة في قضية نزع السلاح وإلى المسؤولين في إدارته في كل من جنيف ونيويورك على عملهم. وتتضاعف قيمة إسهاماتهم في نظرنا حيث لا تتوافر إلا موارد محدودة لإدارة شؤون نزع السلاح. ونحن أيضا نشعر بسعادة لأن سويسرا قد انضمت إلى الأمم المتحدة وهي ممثلة الآن في اللجنة، وذلك بعد انضمامها إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٦.

تنعقد الدورة السنوية للجنة الأولى مرة أخرى في منعطف حرج فيما يتعلق بالأمن الدولي. إن رعب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والأحداث المرتبطة به في أعقابه، ما زال يطاردنا ويؤثر علينا. ويسرنا أن نلاحظ في هذا الصدد وجود شجب عام لجميع أشكال الإرهاب وتصميم في جميع المحافل الدولية على اتخاذ إجراء للقضاء على ذلك الخطر. والتحدي الماثل أمام اللجنة الأولى هو كيفية إدماج ذلك الهدف في عملنا. ويبدو أن صدمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد هزت أيضا أساس البنية التحتية المتعددة الأطراف بما في ذلك ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وتزيد هذه التطورات من تعقيد التقلُّب الاستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وهناك نماذج ومفاهيم أمنية كانت راسخة لفترة طويلة تتعرض للتحدي، وفي بعض الأحيان بصورة انفرادية، مما يؤثر على المبادئ المتفق عليها لهيكل الأمن

المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، نؤيد الذين يعيدون التأكيد على فعالية النهج المتعددة الأطراف بوصفها سبيلا لتحقيق قدر أكبر من الأمن لنا جميعا. ونحن نرى أن التدابير المتعددة الأطراف، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح والأمن، بطبيعتها المتأصلة فيها تفضل الحوار على الانفرادية والتوفيق على السيطرة والتشاور على فرض الأمور والتعاون على المواجهة. ولذلك، نؤمن إيمانا راسخا بأن احتياجات ومتطلبات الأمن الفردي والجماعي يمكن الوفاء بها على أكمل وجه من خلال تدابير ومشاورات متعددة الأطراف تتمتع بشرعية ودعم دوليين. وقد جرى تكرار مزايا هذا الإجراء في هذا المحفل وفي أماكن أخرى بلا انقطاع ولكن من دون جدوى.

ولعله لا يكون من السخف أن نذكر أنفسنا بأن المسؤولية الأساسية لهذه اللجنة، المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة، هي اتخاذ تدابير لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. ويجب أن تتم عمليات التقييم السنوي لجهودنا في هذا المحفل إزاء تلك الخلفية. وستشكل أوجه نجاحنا وفشلنا على السواء نقاطا مرجعية حينما نحدد مسارنا باستخدام قراراتنا المتعددة بالمضي قدما إلى العام القادم.

وفي هذا السياق، فإن القضاء التام والعام على أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن يظل وسيظل الهدف الأساسي لجميع جهودنا في هذه اللجنة. وصحيح أنه، قد يختلف إلحاح هذه العملية وأسلوب تحقيقنا للهدف وفقا لتصوراتنا الأمنية ولاحتياجات كل دولة أو مجموعة من الدول. ومع ذلك، فمن المنافي للعقل أن نأخذ على محمل الجد الأفكار التي تحاول إضفاء الصبغة الشرعية على أنظمة أسلحة الدمار الشامل بوصفها وسيلة لتحقيق أمن دولة أو مجموعة من الدول. ونحن نرى أن النظريات الأمنية القائمة على أساس أسلحة الدمار الشامل لن تؤدي إلا لزيادة انتشار هذه الأسلحة. ومن غير المحتمل إلى حد بعيد أنه في عالمنا الذي يتزايد اتساعه سريعا بالعولمة سيكون من الممكن إقامة ملاذات آمنة يمكن حمايتها باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وستظل إمكانيات هذه الأسلحة بمثابة أداة تحذير أكثر من وسيلة ردع ولن تتوافر إلا للقلة المتميزة. ومن شأن هذا العالم أن يتأصل فيه عدم الاستقرار وستكون إمكانيات الانتشار هائلة. ولذلك، ومرة أخرى نكرر الحاجة إلى أن نخلص أنفسنا تماما من جميع برامج أسلحة الدمار الشامل وخاصة البرامج النووية.

لا يزال نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الأساس في الجهود المتعددة الأطراف التي تبذل لتفادي كل من الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية والتزاما ملموسا بالعمل في نهاية المطاف على تخفيض المخزونات على النحو الذي يتجلى في المادة السادسة من المعاهدة. وفي هذا الصدد، ستعمل العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥ دون شك على اختبار التزام الدول الأطراف في المعاهدة. وبالرغم من الجهود التي تستحق الثناء التي بذلها الرئيس، السفير هنريك سلاندر، فإن النتائج التي تمخضت عنها الدورة الأولى للجنة التحضيرية للعملية التحضيرية لم ترقَ في رأينا إلى مستوى التطلعات. ولنجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، نود أن نؤكد أنه سيكون من المهم بصورة أساسية أن نحافظ على الوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية والتمسك بمبدأ عدم القابلية للإلغاء وبتقليل دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، والتأكيد من جديد على العهود الأمنية التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن حالة تنفيذ النتائج المتفق عليها لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، أي الخطوات الـ ١٣ نحو نزع السلاح النووي، ستكون اختبارا أساسيا مع اقترابنا من عام ٢٠٠٥.

ويساورنا في هذا الصدد قلق لأنه لا توجد حتى الآن أي إشارة على إجراء أي مفاوضات بشأن معاهدة

وقف إنتاج المواد الانشطارية وليس لدينا أي هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح معنية بنزع السلاح النووي. بيد أننا نرحب بتوقيع معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية – معاهدة موسكو – بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، باعتبارها خطوة إيجابية إلى الأمام. ونأمل بأن يؤدي هذا الاتفاق، وآليات التشاور الثنائية المرتبطة به إلى إجراء تخفيضات للأسلحة النووية التي تعهدت بها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ بصورة لا رجعة فيها. ونرحب كتطور هام آخر، بقرار كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يشكل خطوة أخرى نحو تعزيز نظام المعاهدة.

وبالرغم من التحديات العديدة التي تواجه فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه يسرنا أن نلاحظ أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا تزال تجتذب أنصارا جددا. وبالمثل، فإن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية قد ازدادت قوة ونتوقع أن يتحول برنامج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتخلص من هذه الأسلحة من قوة إلى قوة في السنوات القادمة.

ويعتبر مؤتمر نزع السلاح في جنيف الهيئة المفوضة الوحيدة للأمم المتحدة التي أنيط بها التفاوض على اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومع أن المؤتمر لم يتمكن من القيام بأي عمل مفيد في السنوات العديدة الماضية، فينبغي أن تستمر هذه الولاية وستستمر. ولا يعتبر عدم التوصل إلى نتائج ملموسة في المؤتمر بأي شكل من الأشكال نتيجة لخطأ هذه المؤسسة. وما نحتاج إليه الآن هو التوصل إلى حل وسط أوسع نطاقا بشأن المضمون وإلى الإرادة السياسية اللازمة لبلوغ هذا الهدف. ولنا وطيد الأمل بأن يحدث ذلك عاجلا وليس آجلا.

وقد أتاح لي عملي بصفتي المنسق الخاص المعني بتحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته الذي امتد على مدى أربع دورات للمؤتمر تقريبا بداية من الدورة السابقة لعام ٢٠٠١، فرصة التفكير في الإجراءات الحالية في مؤتمر نزع السلاح. وكان من الواضح أن معظم الوفود كان متحمسا لإصلاح أدائه، بما في ذلك أسلوب اتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بإنشاء الهيئات الفرعية. بيد أنه كان هناك تردد من جانب آخرين، الذين كانوا يرغبون في استمرار الوضع الراهن. ولم يكن إصلاح إجراءات المؤتمر ليعتبر بمثابة العلاج الشامل لجميع علله الموضوعية. ويبدو أن الابتكارات الإجرائية ليست ممكنة ولا محل ترحيب كوسيلة للتصدي بصورة فعالة لمسائل الأمن الموضوعية المرتبطة بالتوازن الاستراتيجي والمصالح الأمنية الأوسع للدول أو مجموعات الدول.

وتعرب سري لانكا عن تأييدها للتعجيل بإنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح معنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بولاية متفق عليها. ويعتبر التزامنا بهذه المسألة مظهرا من مظاهر اعتقادنا الذي نكرره في معظم الأحيان بأن الفضاء الخارجي يمثل التراث المشترك للبشرية وبالتالي فإننا نعتبر جميعا أصحاب مصلحة متساوين في هذا التخم الأخير من تخوم العالم. ونرى في هذا الصدد أنه ينبغي ألا يستكشف الفضاء الخارجي أو يستعمل إلا بروح التعاون لا المواجهة. ولذلك، فإن هناك حاجة ملحة لكفالة ألا يستخدم هذا التخم الأخير إلا للأغراض اللاعدوانية واللاحربية. وبهذه الروح، فإن سري لانكا لا تزال تشترك مع مصر لسنوات عدة في تقديم مشروع قرار إلى اللجنة الأولى بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وسيتولى وفد مصر هذا العام تقديم مشروع القرار إلى اللجنة. ويتمثل هدف مشروع القرار بصورة رئيسية في التوصل إلى توافق في الآراء وتقديم إطار عمل متفق عليه، قدر الإمكان، بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الفضائية، لمنع حدوث سباق تسلح في

الفضاء الخارجي. وليس بوسعنا أن نتحمل أعباء حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في هذه المرحلة من تاريخ البشرية. وإذا ما حجبنا الفرص المتاحة للمناقشة والتفاوض بشأن هذا الموضوع الآن، فقد يتعين على المجتمع الدولي أن يجابه الدعوات لعدم انتشار منظومات الأسلحة الحربية في الفضاء الخارجي في المستقبل.

وقد احتلت مسألة القذائف مؤخرا اهتماما متزايدا. وتترتب على هذه المسألة آثار في العملية التي تفضي إلى التخلص من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وفي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونعترف بضرورة معالجة مسألة القذائف على سبيل الأولوية. بيد أنه يتعين معالجتها بطريقة شاملة ومتوازنة وغير تمييزية، دون أن تقتصر على الجوانب المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح بل و تشمل التعاون الدولي للأغراض السلمية. وسيكون مثل هذا النهج الشامل النهج الوحيد الذي يمكن أن يساهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وفي هذا الصدد، شاركت سري لانكا في المشاورات المتعلقة بهذه المسألة لأنها ترى أن الموضوع لم يعد مسألة يمكن أن تقتصر على مجموعة واحدة من البلدان أو على نظام محدد لمراقبة الصادرات. إنها تحد عالمي يقتضي اتباع نهج وحلول متعددة الأطراف وبناءة وتتسم بالانفتاح والشفافية. وإن أي محاولة لمعالجة مسألة انتشار القذائف التسيارية يجب ألا تقيد عمليات نقل التكنولوجيا اللازمة للأغراض السلمية وألا يُقصد بها أن تكون كنهج انتقائي وتمييزي يتكون أساسا من نظم للحرمان من التكنولوجيا. ولذلك، فإن ما تمس إليه الحاجة يتمثل في ترتيب شامل وغير تمييزي ومتعدد الأطراف حقا لمعالجة هذه المسألة الهامة. ونرحب في هذا الصدد بالتقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة هذا العام عن هذا الموضوع.

ويعتبر المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية الذي سيستأنف أعماله في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام فرصة أخرى للحفاظ على النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الجوهري أن نباشر العمل في الدورة المستأنفة للمؤتمر الاستعراضي بنشاط جديد وبشعور متجدد بالهدف. ونتطلع إلى النجاح في تسيير أعماله والاتفاق على الأقل على بعض تدابير المتابعة التي تكون متوازنة وتطلعية. وقد يعني الفشل التام مرة أخرى نكسة خطيرة للاتفاقية نفسها.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصناعتها وتداولها بصورة غير قانونية وتراكمها المفرط وانتشارها دون أي ضابط في العديد من مناطق العالم. وينص برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بهذه المسألة على نهج واقعي وقابل للتحقيق. ومن الواضح أن معظم انتهاكات حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية تحدث نتيجة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستعمالها. ولذلك، ينبغي بذل جهود مستمرة لتعزيز النظم القانونية الوطنية والإقليمية والدولية التي تكفل منع النقل والاستعمال بصورة غير قانونية. ونظرا لأن الدول ملزمة بالتقيد بمعايير حقوق الإنسان المعترف بها عالميا، فإن حق أي دولة في صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستيرادها والاحتفاظ بها من أجل الدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية المشروعة لا بد وأن يظل كاملا غير منقوص. ومع ذلك، فإن الخسارة المتزايدة في الأرواح التي تنشأ من استعمال الجهات من غير الدول لها بصورة غير قانونية تجعل من الملح كفالة اقتصار توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات المعترف بها أو الكيانات المخولة من الدول.

ونقر بأن اتفاقية أوتاوا هي خطوة هامة في اتجاه القضاء الكامل على الألغام المضادة للأفراد. وبدون شك أن في تصديق ١٢٥ دولة على الاتفاقية وتوقيع ١٨ دولة أخرى عليها نجاحا مدويا، بصورة أساسية للمعايير الإنسانية الدولية. ورغم أن سري لانكا ليست دولة موقعة على هذه الاتفاقية الهامة، فقد ظلت دوما، من حيث المبدأ، تدعم أهدافها الإنسانية، التي تشمل، في جملة أمور، المساعدة المادية والمساعدة بالموارد لعمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وإعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا السياق، في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلن رئيس وزراء بلدي أن سري لانكا ستجري استعراضا لموقفها من اتفاقية أوتاوا بهدف أن تصبح طرفا فيها بينما تتنامى الثقة تدريجيا في عملية السلام في بلدي.

وقد شجعتنا نتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي وسع نطاق تطبيقها ليشمل الصراعات المسلحة غير الدولية وأنشأ آلية للنظر في اتخاذ المزيد من الخطوات لخفض أثر مخلفات الحروب من المتفجرات والألغام غير الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، تجري سري لانكا الآن استعراض موقفها بصدد الاتفاقية بشأن أسلحة معينة بهدف أن تصبح طرفا فيها، وخصوصا في بروتوكولاتها المعدلة.

وعلى خلفية التحديات الجديدة للأمن الدولي، بما في ذلك تهديدات الإرهاب، وحقيقة أن قنبلة قذرة قد تكون من خيارات أسلحة الإرهاب، نرحب بالمبادرة الأخيرة التي اتخذتها ألمانيا في مؤتمر نزع السلاح لاستكشاف مسألة الأسلحة الإشعاعية مرة أخرى. وبالنظر إلى القصور الظاهر في الضوابط على مصادر العالم المشعة، يبدو من الضروري التركيز على هذه المسألة بصفة عاجلة في منتدى ملائم.

وتعتقد سري لانكا أن الوقت حان لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وبعد عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة تحرك العالم بالفعل ومن المواتي للأمم المتحدة أن تستعرض عمل وإجراءات مؤسساتها ذات الصلة لتضمن أنها منظمة ومجهزة على أفضل وجه بغية إعطاء دفعة للأهداف المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح في الوقت الحاضر. ونشير إلى أن الأمين العام كوفي عنان اقترح خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية عقد مؤتمر دولي للتركيز على القضاء على الأخطار النووية. وربما توفر دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة منتدى لهذا المقترح وتهيئ الأرضية لمحاولة متعددة الأطراف رئيسية أخرى للاتفاق على جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين في ميدان نزع السلاح، والأمن والسلام الدوليين.

السيد ماكويرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أولا، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وتمتد تهانئي بدورها لأعضاء المكتب الآخرين كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وامتنان وفدي لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جاياناتا دانابالا، وموظفي الأمانة التي يرأسها، على عملهم الكفء والقيم.

ويود وفدي أن يعرب عن تأييده للكلمة التي أدلى بها للجنة السفير والممثل الدائم لكوستاريكا بالنيابة عن البلدان أعضاء مجموعة ريو.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة هي عناصر رئيسية لكفالة التعايش السلمي والتعاون والأمن للأمم. كما أن القوة العالمية للصكوك الدولية لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل هي شرط ضروري، رغم أنه ليس الوحيد، لتحقيق ذلك التعايش. وفي هذا السياق، إن تعددية الأطراف والاحترام التام للأمم المتحدة

ومنظمات نزع السلاح الدولية الأخرى، ناهيك عن الميثاق، هي، في رأينا، القناة الأساسية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. ونشعر بشيء من الإحباط إذ نلاحظ، مع ذلك، أنه بينما نبدأ هذه الدورة السنوية للجمعية العامة، تظل المفاوضات بشأن نزع السلاح في مأزق واضح. وتقف التطورات في كل من مؤتمر نزع السلاح وفي ميدان الأسلحة البيولوجية على وجه التحديد دليلا واضحا على ذلك. ونرحب بالخطوات الثنائية الإيجابية التي اتخذت للتخلص من جزء من الترسانات النووية للدول الحائزة لأكبر تلك الترسانات كما يحدونا الأمل في أن يحرز تقدم في اتجاه نزع السلاح النووي الحقيقي.

وفي مجال الأسلحة البيولوجية، نتعشم أن تستأنف، بعد أكثر من ست سنوات من الجهد، المفاوضات بشأن الإنشاء المحتمل لآليات لتحديد هذه الفئة من الأسلحة والتحقق منها. ومن ثم نشارك في الاهتمام الشرعي للأغلبية الساحقة من البلدان التي تدعو، على سبيل الأولوية والإلحاح، إلى بذل جهود للتغلب على حالة الشلل وللتحرك للأمام في هذه المجالات. وفي ذلك السياق نساند بدورنا المفاوضات بشأن اتفاقية ملزمة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وبعد مرور ما يزيد قليلا على سنة من الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر، يضفي التفكير في الاستخدام المحتمل لأغراض الإرهاب لفئات مختلفة من أسلحة التدمير الشامل على هذه القضايا إلحاحا أكبر اليوم. وكما أشارت وفود أخرى سلفا، نود تأكيد اعتقادنا بأنه فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل، من الوسائل الرئيسية لضمان السلام والأمن التفاوض على إبرام صكوك دولية عالمية ذات طابع ملزم ودخولها حيز النفاذ. وفي هذا السياق، ونظرا لأهمية ذلك، نود أن نسترعي انتباها خاصا لتوقيع بلدي على صكين هامين. الأول هو البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والثاني هو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتي وقعتها وصدقت عليها شيلي. ونحن نعلق أكبر الأهمية على دخولها حيز النفاذ. ورغم أن بعض التقدم قد أحرز في توقيع عدد كبير من البلدان على الصك الأخير والتصديق عليه، لن تصبح قوته وعالميته فعالة إلا عندما توقع وتصدق على الصك جميع الدول المطلوب منها فعل ذلك لإعطائه النفاذ الدولي. وحتى ذلك الحين سيظل الخيار النووي تهديدا كامنا للإنسانية بنفس الطريقة التي سيستمر بها هذا التهديد موجودا ما دامت هناك دول لم تنضم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو إن فعلت ذلك، لا تتقيد بفاعلية بالتزامها بعدم الانتشار.

وينشأ انشغال مماثل من الإخفاق في تحقيق أهداف نزع السلاح المتوخاة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وهو عرف أصدرت محكمة العدل الدولية بشأنه فتوى مؤداها أن هناك التزاما بإجراء وإبرام مفاوضات بحسن نية لتحقيق نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في إطار مراقبة دولية فعالة.

وتقدم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نموذجا إيجابيا في ميدان عدم الانتشار ويمثل الإعلان الأخير لقرار كوبا الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار والتصديق في المستقبل القريب على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) تقدما كبيرا وهي جديرة بإشادة خاصة. وكوبا هي آخر دولة من الدول الـ ٣٣ المدعوة لأن تصبح طرفا في معاهدة تلاتيلولكو التي صدقت على المعاهدة. وبانضمامها، نلاحظ بشعور من الارتياح أننا الآن أنشأنا بالكامل أول منطقة مسكونة في العالم الحر خالية من الأسلحة النووية. وأخيرا، إن في ميدان أسلحة التدمير الشامل، من أهم التطورات في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار تنفيذ اتفاقية الأسلحة

الكيميائية ووظائف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تتولى مهمة مراقبة الامتثال لمعاييرها. وتعيد شيلي تأكيد التزامها بأهداف ومعايير تلك الاتفاقية وبالمهمة الهامة للمنظمة وبالهدف الهام المتمثل في تحقيق عالمية تلك المنظمة.

وننوه أيضا، كعلامة على وجود تقدم، بالتقرير المقدم من الأمين العام عن مسألة القذائف من جميع جوانبها، والذي ارتكز على عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي يضم متخصصين من جميع مناطق العالم. ونثق بأن هذا التقرير سيشكل الأساس لإجراء مناقشة بناءة وعالمية في طبيعتها، بشأن هذه المسألة المهمة. ونضيف إلى هذا الجهد المبادرة المتعلقة بوضع مدونة سلوك لإنتاج وتصدير القذائف، والتي من المرجح أن تحظى بمستوى عال من القبول العالمي.

منذ ما يزيد على العقد ما فتئت شيلي تعمل جاهدة من أجل وضع وتنفيذ تدابير متنوعة لبناء الثقة والشفافية في منطقة الأمريكتين، وذلك في إطار منظمة الدول الأمريكية، وعلى نطاق قارة أمريكا الجنوبية، وبين جيرانها بصفة خاصة. ونحن نتفق مع البلدان الأخرى في المنطقة التي ترى أن هذه التدابير ساهمت في تعزيز مناخ من السلام والصداقة مع جيراننا، وسوف نواصل العمل للتوسع في هذه الجهود وتحسينها. ونود أن ننوه على وجه الخصوص بالإعلان الصادر عن رؤساء دول أمريكا اللاتينية، والموقع في غواياكيل بإكوادور، والذي أنشئت بموجبه، في تموز/يوليه الماضي، منطقة السلام والتعاون في أمريكا الجنوبية كمساهمة في أمن المنطقة وتنميتها. كما أننا ندعم بثبات المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونود أن نعرب عن تقديرنا لدوره المتعاظم كجهة تنسيق لمختلف الأنشطة المضطلع بها في ميدان تخصصه، ونديـن بامتنان خاص لمدير المركز على كفاءته فيما يؤديه من أعمال.

كما شكل عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في تموز/يوليه ٢٠٠١، والاستنتاجات التي خلص إليها، مَعلَما بارزا في ميدان اتفاقات الأسلحة، ومغزى كبيرا من وجهة النظر الإنسانية. وتؤيد شيلي بقوة برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر. وفي هذا الصدد، اشتركنا مع المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في رعاية حلقة العمل الإقليمية الأولى للخبراء، لبحث واقتراح تدابير لتقييم ومتابعة نتائج المؤتمر المشار إليه آنفا، وتضاف إلى هذه المبادرة مبادرات أخرى مهمة أقدمت عليها منطقتنا، مثل اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، ومجموعة بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) وبوليفيا وشيلي، التي تستهدف تكثيف الجهود لتمكين تلك البلدان من مكافحة هذه الآفة الخطيرة بطريقة منسقة.

وصدقت شيلي على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وبدأت في غضون هذا العام في تنفيذ التزاماتها، وأولا بإنشاء لجنة وطنية معنية بإزالة الألغام. وحتى هذا التاريخ، تم تدمير ثلاثة مخزونات من الألغام، وقُدم تقرير بهذا المعني للأمين العام للأمم المتحدة. وفي العملية الأخيرة، دمرنا أكثر من ٧٠ ٠٠٠ لغم. وتعتزم شيلي، بوصفها دولة طرفا في هذا الصك الدولي المهم، أن تسهم بدور نشط في تحقيق الأغراض الإنسانية وأغراض نزع السلاح التي تسعى إليها الاتفاقية، بالتركيز بصورة خاصة على نهج الأمن الإنساني، بما يتماشى مع الإعلان الوزاري المتعلق بتعزيز الطابع العالمي لهذه الاتفاقية والوارد في مرفق للتقرير الختامي للاجتماع الرابع

للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وتوخيا للإيجاز، لن أتطرق إلى العديد من المواضيع الأخرى المهمة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وسأكرر التأكيد فحسب على التزام وفد بلادي وتفانيه في العمل الذي تقودونه، سيدي الرئيس، بغية إحراز تقدم نحو القضاء الكامل على مختلف فئات أسلحة الدمار الشامل وناقلاتها، وتخفيض الأسلحة التقليدية إلى المستويات اللازمة للأغراض الدفاعية للدول، ولحماية الأمن الإنساني.

السيد ريفاس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على انتخابكم عن جدارة لرئاسة اللجنة الأولى أثناء هذه الدورة للجمعية العامة، كما أهنئ سائر أعضاء المكتب. وأود أيضا أن أشكر سلفكم وسائر أعضاء مكتب السنة الماضية، على العمل الممتاز الذي أنجزوه. وكلنا ثقة بأنكم، السيد السفير كيوانوكا، بخبرتكم الواسعة بشؤون الأمم المتحدة، ستترأسون اجتماعاتنا بطريقة حكيمة ومتوازنة.

واسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، جايانثا دانابالا، على البيان المهم الذي أدلى به في بداية هذه المناقشة العامة، وعلى تفانيه وتفاني معاونيه ودعمهم المتواصل لهذه اللجنة ولقضية نزع السلاح والأمن الدولي.

وتعرب كولومبيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا الدائم باسم البلدان الأعضاء في مجموعة ريو. كما يود وفد بلادي، من خلال بياني هذا، أن يوضح ويشرح بالتفصيل موقفه الوطني من مختلف البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة والتي تهتم بها كولومبيا اهتماما خاصا. أثناء المناقشة العامة في السنة الماضية، وقت كنا لا نزال تحت تأثير صدمة أعمال الإرهاب الدولي التي وقعت في هذه المدينة وفي أماكن أخرى في الولايات المتحدة، اقترحت كولومبيا على هذه اللجنة أن تسهم بدور مهم في سبيل استئصال هذه المشكلة التي أصبحت أخطر تهديد للسلام والأمن. واستشهدنا، من بين جملة البنود المدرجة في جدول أعمالنا، باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن واجبنا أن ننادي مرة أخرى بالانضمام العالمي إلى هذه الاتفاقيات، ونصر على ضرورة وجود حظر صريح لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، وضرورة تقييد استحداث تكنولوجيات جديدة لهذه الأسلحة، ونصر، بطبيعة الحال، على كفالة ألا يقع الموجود أصلا من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في أيدي الإرهابيين، ونصر مرة أخرى على أن خير ضمان لذلك هو القضاء التام على هذه الأسلحة. وينبغي للبلدان التي تمتلك أسلحة كيميائية أن تشرع في تدميرها تنفيذا لأحكام الاتفاقية. وعليها أن تقدم خططا تفصيلية بشأن عملية التدمير. وعلينا أيضا أن نعمل من أجل إدراج أنواع جديدة من الأسلحة في نطاق تنفيذ اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، ومن أجل اعتماد بروتوكولات جديدة في هذا الميدان. وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البكتريولوجية، ما زلنا في انتظار الاتفاق على بروتوكول للتحقق.

ولا يزال التقدم فيما يتعلق بتدمير أسلحة الدمار الشامل هذه غير مرضي، ولا حتى كان التقدم مرضيا فيما يتعلق بأشد أنواع أسلحة الدمار الشامل خطورة ألا وهي الأسلحة النووية. وحتى الآن، لم ينضم كل أعضاء المجتمع الدولي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهما حجرا الزاوية للتقدم في ميدان نزع السلاح النووي. وقد أصبح من

الحيوي والعاجل الآن أكثر من أي وقت مضى أن يعمل أعضاء المجتمع الدولي معا من أجل الوفاء بمسؤولياتهم المتعلقة بهاتين المعاهدتين. وتأسف كولومبيا لعدم الخروج بنتائج من الاجتماع الذي عقدته هذا العام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، وتشدد على الحاجة العاجلة إلى التنفيذ التام لتدابير نزع السلاح النووي الـ ١٣ الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبشأن هذا الجانب المتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إطلاقها، تكرر كولومبيا التأكيد على إيمانها بأن القضاء التام على هذه الأسلحة هو أفضل ضمان للسلام والأمن الدوليين. ونرفض المذاهب العسكرية القائمة على مفهوم الردع والتحالفات الاستراتيجية، وتلك التي تقترح استخدامات جديدة للأسلحة النووية، حيث أنها ترتكز على القوة أو التهديد باستعمال القوة. وما زلنا نعتقد أن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ليس ضربا من المثاليات، بل هو ضرورة تزداد إلحاحا يوما بعد يوم في ضوء ما نواجهه من تحديات للسلام والأمن الدوليين.

ولهذا، نشعر بالقلق بشكل خاص لأن مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الأساسي للمفاوضات، لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله. وهذه علامة تبعث على الانزعاج، إذ بعد أربع سنوات من الشلل، لم يتمكن المؤتمر بعد من تناول القضايا التي ندرك جميعا أنها قضايا موضوعية ذات أولوية بالنسبة للأمن الدولي. وفي هذا السياق الصعب، ترحب كولومبيا بثلاثة تطورات إيجابية حدثت في العام الماضي. أولا، معاهدة موسكو والإعلان المشترك بشأن علاقة استراتيجية جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي؛ ثانيا، قرار كوبا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتصديق على معاهدة تلاتيلولكو، لتكتمل بذلك أول منطقة مأهولة خالية من الأسلحة النووية في العالم؛ ثالثا، الاتفاق بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وهناك بندان في جدول أعمال اللجنة الأولى يكتسيان أهمية أساسية بالنسبة لكولومبيا، بسبب الصراع الداخلي الذي تعاني منه. وأشير هنا إلى تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والقضايا المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي كل من هذين المجالين، نلاحظ مع الارتياح أن تقدما كبيرا قد تحقق، رغم أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله.

إن نتائج الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام مافتئت تكشف عن انخفاض ملحوظ في الصادرات من هذه المتفجرات وفي عدد البلدان التي تنتجها، وعن زيادة كبيرة في عدد الألغام التي تم تدميرها، وعن انخفاض كبير في عدد الضحايا. ولكن الحاجة لا تزال ملحة لتحقيق عالمية هذه الاتفاقية في نهاية المطاف من خلال مشاركة أكبر المنتجين لهذا النوع من الألغام اليوم.

وفيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن الإحصاءات التي قدمتها الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٢ تثير الانزعاج فيما يتعلق بأبعاد المشكلة وآثارها السلبية على السلم والأمن الدوليين. فهناك ٦٣٩ مليون قطعة سلاح صغيرة في العالم، ٦٠ في المائة منها أسلحة غير مشروعة. وفي فترة التسعينات، استُخدمت هذه الأسلحة في قتل حوالي ٤ ملايين مدني، معظمهم من النساء والأطفال، كما أدت إلى تشريد عشرات الملايين من البشر بالقوة – معظمهم، أيضا، من النساء والأطفال. وقد أكد الأمين العام، ولأسباب وجيهة، أن

الأسلحة الصغيرة والخفيفة هي حقا، في واقع عالمنا اليوم، أسلحة دمار شامل. وهنا، أود أن أتقدم بالشكر إلى إدارة شؤون نزع السلاح على إصدارها كتيبا عن المؤتمر والصكوك الرئيسية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

غدا، سيعقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة بشأن دور المجلس في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وسنناقش تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، المقدم بموجب البيان الرئاسي لمجلس الأمن المعتمد في ٣١ آب/أغسطس، حين كانت كولومبيا رئيسة للمجلس. وندعو كل الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع.

وفي سياق الجمعية العامة، تشرفت كولومبيا بترؤس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومنذ العام الماضي، أصبحت، مع اليابان وجنوب أفريقيا، المقدم الرئيسي لمشروع القرار بشأن هذا الموضوع. ونشارك بصورة نشيطة أيضا في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ للاضطلاع بدراسة إمكانية وضع صك دولي لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واقتفاء أثرها. وينص مشروع القرار المقدم هذا العام على أن تقرر الجمعية العامة أن تعقد في تموز /يوليه ٢٠٠٣ أول الاجتماعات التي ستعقد كل سنتين المنصوص عليها في برنامج العمل. وينظر مشروع القرار في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون الدولي ضد أعمال السمسرة غير المشروعة في هذه الأسلحة ويشجع تعبئة الموارد والخبرات للنهوض بتنفيذ برنامج العمل. وترى كولومبيا أن القضية الأخيرة قضية أساسية لأن العالم المتقدم النمو لم يف بعد بكل التزاماته بموجب الفصل الثالث من برنامج التعاون والمساعدة الدوليين. وندعو كل الدول الأعضاء إلى أن تشارك في تقديم مشروع القرار هذا وأن تعمل من أجل التنفيذ الكامل للتدابير الواردة في برنامج العمل على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي، وتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين اللتين تحتاج إليهما الدول لتنفيذ تلك التدابير، ومن أجل ضمان متابعة كافية للمؤتمر.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن التزام كولومبيا بجدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي الذي ينتظر هذه اللجنة، والتأكيد على إيماننا بأن النهج المتعدد الأطراف والمسؤولية المشتركة فيما يتعلق بهذه المواضيع هما اللذان يسمحان لنا بصون السلم والأمن الدوليين والإسهام على نحو مهم في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نتقدم إليكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين، بالتهنئة الحارة، معربين عن ثقتنا في نجاح مداولاتنا بفضل مهاراتكم وخبرتكم الواسعة. ولكم أن تعولوا على كامل دعم وتعاون وفدي. كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للإسهام البارز لسلفكم في عملنا خلال العام الماضي.

لقد شهد العقد الذي أعقب الحرب الباردة صعودا ملحوظا للاتجاه إلى عولمة الاقتصاد العالمي. وللأسف، فقد شهد تراجعا كبيرا عن مبدأ الأمن الجماعي وعلى قدم المساواة، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك وجدنا أنفسنا أمام اتجاهين متعارضين يتحكمان في جهودنا اليوم – الاندماج الاقتصادي من ناحية، وتفتت الأمن من ناحية أخرى. ولئن كان أثر الاتجاه الأول على رفاه البشرية لا يزال مختلطا، فإن الحكم على الاتجاه الآخر قد صدر، وهو حكم قاطع. ولا بد أن يكون الأمن الدولي للجميع، وأن يدعمه هيكل عالمي يقوم على التعاون والاتفاق. كما أن الاندفاع إلى تكديس القوة والتلويح بها لإيجاد معادلات أمنية غير متسقة إقليميا أو عالميا إنما يقوض

السلام وكان مصيره الرفض مرارا وتكرارا على مدار التاريخ. وإن الهيكل الأمني الوحيد الذي يمكن أن يصمد وأن يولد السلم هو الهيكل الذي ينبثق من ميثاق الأمم المتحدة، ويلتزم بمبادئها ويتسق مع مقاصدها ويحترم قراراتها.

لقد أدت فظائع الحرب إلى ظهور تصور قيام هيئة عالمية تضطلع بدور الحارس للسلم والأمن الدوليين. وتقليص هذا الدور سيكون محفوفا بعواقب وخيمة لا حصر لها. ولذلك لا بد أن تعود العلاقات بين الدول إلى الاعتصام بالميثاق. وينبغي أن تحل النزاعات والخلافات سلميا وفي إطار الأمم المتحدة. كما أن استعمال القوة أمر ينبذه الميثاق بصورة أساسية، ما لم يكن دفاعا عن النفس. وإن التهديد بالقوة يلوح بشكل أكبر من أي وقت مضى في جنوب آسيا التي وصفت بأنها أخطر مكان على وجه الأرض. والوضع في هذه المنطقة الملتهبة يوضح بشكل قاطع الاتجاه غير المقبول إلى تفضيل الحرب على الدبلوماسية. فهناك نحو مليون من القوات المنتشرة على حدودنا وعلى خط المراقبة في كشمير بهدف وحيد هو إرغام باكستان على التراجع عن موقفها المبدئي بضرورة حسم النزاعات بين الهند وباكستان من خلال تطبيق ميثاق الأمم المتحدة وليس عن طريق استعمال القوة. وقد اقترن رفض هذا المطلب المشروع بتهديدات سافرة بالقيام بعمل عسكري وشن هجمات استباقية. أليس من سخرية القدر تهديد بلد بالعدوان لمجرد أنه يطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن كشمير؟

ينبغي الآن أن تتوقف قعقعة السيوف والتهديدات بالعدوان التي تنم عن الاستهتار، وأن يمهد الطريق لإجراء حوار من أجل تسوية النزاع الأساسي بشأن جامو وكشمير وقضايا معلقة أخرى. إن استمرار قمع شعب كشمير وتنظيم مهازل انتخابية لا يقدم أساسا لسلام دائم في جنوب آسيا. ومن شأن تكديس الأسلحة التقليدية والاستراتيجية على نحو طائش لتعزيز السياسة التي ثبت خطؤها أن يحبط أماني شعب جنوب آسيا، بمن فيهم مواطنو الهند ذاتها الذين يبلغ عددهم بليون نسمة. إن روح المغامرة العسكرية، التي يغذيها وهم التفوق الذي لا أساس له ولا يمكن تحقيقه، أوصلت منطقتنا بالفعل إلى حافة الكارثة. وقال الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة ما يلي:

> ”ولقد دأبت على مناشدة الطرفين استئناف حوارهما الثنائي وحل خلافاتهما، حول كشمير بصفة خاصة، بالوسائل السلمية. وأنا أحث كلا الجانبين على تخفيض عدد وحداتهما العسكرية المرابطة في كشمير، والنظر في تدابير ومبادرات أخرى تهدف إلى مزيد من تخفيف حدة التوترات. وتظل مساعيّ الحميدة متاحة للجانبين تشجيعا للتوصل إلى حل سلمي“. (A/57/1، الفقرة ٢٤)

وستقرر استجابة الهند لهذه الكلمات المدروسة مصير جنوب آسيا. هل سيصبح أرضا للسلام والتقدم أم سيستمر في كونه سببا مزمنا للمواجهة والتخلف والبؤس؟

إن تحول منطقتنا إلى منطقة نووية يبرر أيضا إنشاء هيكل جديد للأمن يقوم على الحوار والسلام وتحديد التسلح والتعاون. ووفقا لذلك، اقترحت باكستان إنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا يتألف من عدد من المبادئ تقوم الهند وباكستان بمقتضاها بما يلي: إضفاء الطابع الرسمي على وقفهما المؤقت إجراء التجارب النووية من جانب واحد، ربما من خلال معاهدة ثنائية؛ امتناعهما عن وضع الرؤوس النووية في أنظمة القذائف وعن نشر القذائف التسيارية ذات القدرة النووية وعن إبقائها في حالة التأهب، إضفاء الطابع الرسمي على التفاهم السابق بتقديم إخطار مسبق بوقت كاف لاختبارات طيران القذائف؛ مراعاة وقف مؤقت على حيازة أو نشر أو تطوير أنظمة القذائف المضادة للقذائف التسيارية؛ تنفيذ المزيد من تدابير بناء الثقة والشفافية

لتخفيض خطر استخدام الأسلحة النووية بسبب خطأ في التقدير أو حادثة؛ إجراء مناقشة بشأن نظريات الأمن النووي لدى البلدين بهدف إحباط سباق للتسلح النووي كامل النطاق؛ إبرام اتفاق بعدم استخدام القوة، بما في ذلك عدم استخدام الأسلحة النووية؛ تحقيق التوازن في الأسلحة التقليدية وإنشاء آلية سياسية لحسم المنازعات، لا سيما فيما يتعلق بكشمير.

ونحن على استعداد لمتابعة هذه المقترحات في حوار ثنائي، تحت رعاية الأمم المتحدة أو من خلال وساطة طرف ثالث. وعلى الصعيد العالمي، يؤسفنا أن جدول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح لم يحقق إمكاناته ولا وعده. ونرى أن الهدف العتيد، هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية قوية وفعالة، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ما زال محتفظا بوجاهته الكاملة وينبغي السعي إلى تحقيقه بأكبر قدر من الحماس. وتتسم الخطوات التالية بأهمية أساسية: أولا، ينبغي تخفيض المخزونات النووية الهائلة الموجودة حاليا تخفيضا كبيرا. وتشكل معاهدة موسكو خطوة أولى مفيدة في هذا الاتجاه لأنها تخفض الأخطار المباشرة التي تسببها الأسلحة النووية المنشورة. بيد أن الخطر على المدى البعيد يظل قائما. والتخفيض الحقيقي للخطر يتطلب تدمير الأسلحة النووية، الذي نأمل أن يحدث في نهاية الأمر، وأن يعقبه نزع السلاح العام الكامل.

ثانيا، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تلتزم على نحو لا لبس فيه بالقضاء على الأسلحة النووية. ويتعين تنفيذ ذلك الالتزام. وينبغي بدء المفاوضات بشأن نزع الأسلحة النووية في أبكر وقت ممكن في مؤتمر نزع السلاح.

ثالثا، من الضروري وضع تدابير ملائمة في شكل صك قانوني يتم التفاوض بشأنه في إطار متعدد الأطراف لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. إن الدفاعات بالقذائف تخلق معضلة سيسفوس اللانهائية بجر العالم إلى أعماق سباق آخر للتسلح مكلف ومزعزع للاستقرار. إن الأمن المستدام لا يمكن تحقيقه في ظل هذه الظروف.

رابعا، لا بد من إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لإبرام صك دولي ملزم قانونا معني بضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفقا لقرارات الأمم المتحدة. ومن شأن صك كهذا أن يوفر ضمانات معقولة ضد انتشار الأسلحة النووية.

خامسا، لا بد من تعزيز النهج الإقليمية للأمن ونزع السلاح على الصعيد الدولي، لا سيما في المناطق المتأثرة بالتوتر مثل منطقتي الشرق الأوسط وجنوب آسيا. ولكل منطقة ديناميكاتها الفريدة. ويتطلب نزع السلاح النووي وعدم الانتشار التصدي بفعالية لأوجه عدم التوازن في مجال الأمن على الصعيد الإقليمي. ووفقا لقرار باكستان التقليدي بشأن نزع السلاح الإقليمي، اقترحت إدراج هذا البند في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولم يمانع إلا وفد واحد.

وتشمل الخطوات الأخرى: الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتقيد، ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، بالوقف المؤقت من جانب واحد الذي أعلنته الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وإبرام معاهدة عالمية وغير تمييزية وقابلة للتحقق بشأن المواد الانشطارية؛ والتنفيذ التام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وإزالة العقبات المصطنعة التي تعترض تعزيز التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تعزز الدول الأعضاء ضوابطها التصديرية الداخلية على المواد الحساسة والمعدات والتكنولوجيات، وفقا لالتزاماتها بموجب الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وباكستان، كونها طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، على حد سواء، وكونها دولة ذات قدرات نووية أيضا، تعلم تمام العلم مسؤولياتها. ولقد

أنشأت قيادة وطنية برئاسة رئيس الحكومة تضم ثلاثة وزراء اتحاديين ورؤساء القوات المسلحة، لتقدم التوجيه السياسي، وتشرف على نشر وتشغيل الأصول، وتعتمد التدابير التي تكفل السلامة والسيطرة المؤسسية الكاملة. وسنواصل تعزيز ضماناتنا وضوابطنا حسب الاقتضاء.

بديهي أن الأمن التعاوني على الصُعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي لا يمكن تنفيذه من جانب واحد. والواقع، أن الأمل الأفضل يكمن في النهج المتعدد الأطراف. ومن سوء الحظ أن مؤتمر نزع السلاح لم يستطع حتى الآن الخروج من المأزق الذي وقع فيه. ولا بد له من أن يطور برنامج عمل متوازنا يستجيب لشواغل جميع الأطراف.

المجتمع الدولي بحاجة أيضا إلى التصدي لقضية القذائف استلهاما بروح تعاونية. وننظر بعين التقدير للعمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالقذائف، الذي أنشأه الأمين العام في السنة الماضية. ولأسباب مفهومة لم يتوصل التقرير إلى نتائج قاطعة. ونحن نحبذ وضع معاهدة عالمية بشأن القذائف كجزء من برنامج شامل لنزع السلاح. ووفقا لذلك، اقترحنا إدراج بند ”القذائف من جميع جوانبها“ في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وسيستغرق وضع معاهدة عالمية بعض الوقت. ونحن على استعداد لبحث تدابير عالمية مؤقتة ترمي إلى الحد من الأخطار المتعلقة بالقذائف على جميع الصُعد. وتتراوح تلك التدابير ما بين إلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية وأنظمة القذائف، وتطوير ضوابط يتم التفاوض عليها في سياق تعددية الأطراف لضبط نقل التكنولوجيات الحساسة، واستكمالها بتدابير بديلة لحفظ التوازن العسكرية، لا سيما في المناطق المتفجرة، وتعزيز التعاون في مجال تسخير التكنولوجيات للأغراض السلمية.

ونأسف لأن المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عقد في العام الماضي قد تعين وقفه. ونظرا للتهديدات الآخذة في النشوء، خصوصا في سياق الإرهاب البيولوجي، لا بد من زيادة تعزيز هذا الصك. وتحقيقا لهذه الغاية، ستظل باكستان مستمرة في الاشتراك في هذه الجهود. وسيتعين على المؤتمر الاستعراضي الخامس الذي سيعاد عقده في تشرين الثاني/نوفمبر أن يتفق على برنامج متوازن وجاد للمتابعة يشمل الأنشطة التنظيمية والترويجية. ومن ناحية أخرى، يسير العمل بشكل يبعث على الارتياح في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. فهي معاهدة فريدة من نوعها من حيث أنها تحقق توازنا بين المتطلبات الأمنية المشروعة والشواغل الإنسانية. ويشكل الحفاظ على هذا التوازن شرطا لازما لا غنى عنه لاستمرار نجاح عملية اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ومما يبعث على الارتياح أيضا اعتماد برنامج العمل لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وعلى الرغم مما شابه من أوجه قصور، فإنه يتيح أساسا طيبا للتصدي لهذه المسألة بشكل جاد. لقد اعتمدت باكستان بالفعل سياسة وطنية في هذا الصدد، يجري تنفيذها على نحو متزايد.

وفي مداولات اللجنة الأولى في العام الماضي، شددنا على ضرورة التصدي للأخطار التي تهدد السلام والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي نتيجة لزيادة تطوير الأسلحة التقليدية أو ما يسمى بالثورة في الشؤون العسكرية. وكخطوة أولى اقترحنا أن يُعهد إلى الأمم المتحدة أو إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بمهمة إعداد دراسة يشارك فيها فريق من الخبراء الحكوميين المعنيين بهذا الموضوع. ونكرر الآن التأكيد على مقترحنا هذا. إن التصدي لهذه المسألة أمر ضروري، وإلا فإن تصاعد حالة

اللاتماثل في قدرات الأسلحة التقليدية بين الدول، لا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، سيستمر في إذكاء روح المغامرة العسكرية. ولا بد لنا من معالجة هذه المسألة على أساس عاجل.

وأود أن أختتم بياني الآن بفكرة تدعو للتأمل. لقد أبلغنا أن النفقات العسكرية في العام الماضي استهلكت ما مجموعه ٨٥٠ بليون دولار من ثروة هذا الكوكب، مما يقزم بهامش كبير إجمالي الناتج المحلي لما يقرب من نصف الجنس البشري. ويجري استحداث أو شراء منظومات جديدة وفريدة من الأسلحة. وأصبحت آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف لا عمل لها تقريبا. وهنا يثار السؤال: هل أدت هذه الاتجاهات إلى تعزيز الأمن العالمي؟ من الواضح أن الرد على هذا السؤال هو لا بالطبع. فالأمن المجزأ أو اللامتساوي يولِّد المزيد من انعدام الأمن، وينشر الفزع، ويزيد الإنفاق العسكري، بينما يسبب الحرمان للشعوب التي نسعى إلى حمايتها. ولا بد من بدء جهود جماعية جادة ومخلصة من أجل استرجاع الالتزام بالتعددية الذي ضعف، ومبدأ الأمن الشامل والمتساوي، حتى لا نجد أنفسنا بمرور الوقت على الجانب الخاطئ من التاريخ.

السيد أبيليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب عن تهاني وفد بلادي لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى ولسائر أعضاء المكتب. وأنا على ثقة من أن خبراتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ستضمن التوصل إلى نتيجة ناجحة لأعمال اللجنة.

إن مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووضع ضوابط فعالة على تصديرها أمر يكتسي أهمية قصوى في ظل الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتمثل ذكرى تلك الأحداث تذكرة مستمرة لدفع جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة وذلك ببذل جهود مضاعفة. ويؤدي وضعنا الجغرافي ومحيطنا السياسي الجغرافي الأعم إلى وضعنا في موقف يحتم علينا أن نواجه الاتجار الحالي بالأسلحة ووسائل إيصالها وبمواد حساسة شتى. ويجري الوفاء بالتزامنا بعدم الانتشار من خلال إنشاء نظام لفرض ضوابط فعالة على الصادرات، واستمرار التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتشارك أرمينيا تمام المشاركة في أهداف المجتمع الدولي فيما يتعلق بعدم الانتشار والنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

لقد رفضت أرمينيا منذ الأيام الأولى لاستقلالها خيار استخدام الطاقة النووية في غير الأغراض السلمية. وبعد وقت قصير من انضمامها رسميا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، التزمت أرمينيا بأن تخضع كل أنشطتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويسرنا اليوم أن نعلن بأننا نمضي قُدما بنجاح في تعزيز التعاون في المجال النووي. أولا، تم استكمال العملية المشتركة بين الوكالات لتقديم البروتوكولات الإضافية للاتفاق بين جمهورية أرمينيا والوكالة بشأن الضمانات، وسوف يتم تقديمها إلى الجمعية الوطنية للتصديق عليها. ولا تزال مسألة الأمان النووي من المسائل ذات الأولوية القصوى لحكومة أرمينيا، وهي مبينة بشكل مناسب في التزاماتها بشتى المعاهدات والاتفاقات الدولية.

وترحب أرمينيا بالإنجاز الناجح الذي تحقق في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وتشيد بحرارة بالجهود التي تبذلها حكومات دول آسيا الوسطى لبلوغ هذه الغاية. ونرى أن إنشاء مثل هذه المناطق يمثل إضافة لا يستهان بها لنظام عدم

الانتشار. وتؤيد أرمينيا إنشاء مثل هذه المناطق بمجرد التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول المعنية ونؤمن إيمانا عميقا بأن توافق الآراء هذا ينبغي التوصل إليه قبل السعي إلى طرحه دوليا.

ونرى ضرورة وضع ضوابط على الصادرات دعما لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتزم إنشاء نظام وطني للضوابط على الصادرات بغية ضمان الاستخدام المشروع لشتى المواد ذات الصلة وتقديم تأكيدات للمصدرين وللمجتمع الدولي ككل. ونقوم الآن باستكمال إنشاء الهياكل الأساسية الضرورية لضوابط الصادرات في أرمينيا التي تتضمن عنصرين أساسيين وهما التشريع والسلطة الرقابية. وتم مؤخرا استكمال العملية الحكومية الدولية المتعلقة بالأعمال التحضيرية لاعتماد القانون المسمى ''القانون الخاص بضوابط الصادرات العابرة للمواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج''. وهو يمثل معلما رئيسيا في جهودنا الرامية إلى تعزيز نظامنا الوطني للضوابط على الصادرات. وتستهدف الفكرة الأساسية وراء صياغة القانون المشار إليه إدخال المعايير الدولية لعدم الانتشار في تشريعاتنا الوطنية. ومن خلال الارتقاء بعمليات تصنيف الصادرات وترخيصها والإبلاغ عنها إلى الحد الأمثل دون تحميل أعباء لا ضرورة لها على التجارة السلمية نتطلع إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف اللازم لأي نظام فعال للضوابط على الصادرات.

وتتسم مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكونها ذات عدة أبعاد بدلا من أن تكون مجرد مسألة تتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولا بد لنا من أن ندرك أن هذه المشكلة ينبغي معالجتها من منظور شامل للأمن الوطني والإقليمي والدولي، ولمنع نشوب الصراعات ولبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وتعتبر مسألة مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة من المسائل ذات الأولوية لحكومة أرمينيا، كما يتضح من نجاح أرمينيا في وضع ضوابط حكومية صارمة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أراضيها.

وفي ضوء اقتراب الذكرى السنوية الخامسة لوضع اتفاقية أوتاوا، تقدر أرمينيا حق التقدير الجهود التي تبذلها الحكومة الكندية في قيادة حملة عالمية للتصدي للتحدي الذي تمثله الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وعلى الرغم من الاعتبارات الأمنية والقيمة الدفاعية للألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإننا نرى مع ذلك أن التكلفة البشرية والاجتماعية للألغام الأرضية تتجاوز بكثير أهميتها العسكرية. وترحب أرمينيا بدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ وترى أنها تمثل خطوة هامة إلى الأمام صوب القضاء التام على فئة كاملة من الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر. وندعم الاتفاقية ونؤكد مجددا استعدادنا لاتخاذ تدابير تتفق مع أحكامها. غير أنه، كما أعلنا من قبل، تتوقف مشاركة أرمينيا بشكل كامل في اتفاقية أوتاوا على إعلان التزام سياسي على مستوى مماثل من جانب الدول الأخرى في المنطقة.

وبغية تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، لا بد من اتخاذ إجراءات قوية على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ونحن مستعدون لزيادة توسيع نطاق التبادلات والتعاون مع البلدان الأخرى في مجال عدم الانتشار من أجل تقديم المزيد من الإسهام في الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى استتباب السلام والأمن.

السيد أوسي (غانا) (تكلم بالانكليزية): أسوة بالوفود الأخرى التي سبقتنا في هذه المناقشة، يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، كما يهنئ سائر أعضاء المكتب. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر سلفكم السفير إيردوس ممثل هنغاريا، الذي أبدى حنكة

سياسية ممتازة أثناء ترؤسه لأعمال اللجنة في الوقت الذي تعرض فيه السلم والأمن العالميين للانتهاك بسبب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية.

وكما ذكر الرئيس كوفور، رئيس غانا في خطابه أمام الجمعية العامة بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر، فقد كانت الهجمات ”بالفعل إهانة للحضارة نفسها. وعبر العصور، وأينما وجدت البشرية نفسها تواجه خطرا كبيرا، كان الإحساس بالوحدة والهدف المشترك هو الذي يشدنا في صف واحد“. (A/57/PV.4)

إن بيانكم الذي أدليتم به مسبقا، يا سيدي، وبيان وكيل الأمين العام، السيد جايانتا دانابالا، ركزا على نفس الوثاق المشترك بين البشرية، حينما ذكر أن التعددية التي تضمن رؤية مشتركة وهدفا وأمنا مشتركين ينبغي أن تظل الأساس لوضع قواعد نزع السلاح في الإطار. ولذلك إذا أردنا أن نتصدى للتحديات العالمية خاصة الإرهاب بجميع مظاهره فينبغي لنا إعادة تنشيط التعددية. وكما ركز وكيل الأمين العام، فكل منا له مصلحة في عملية نزع السلاح. وذلك يتضمن البلدان الغنية والفقيرة والمتقدمة النمو والنامية والكبيرة والصغيرة. وبالفعل، ففعاليتنا بوصفنا دولا في التعامل مع التهديدات الموجهة إلى السلم والأمن الدوليين تكمن في تحديد واستدامة الدعامة الحالية للتعددية التي نستخدمها لتقييم جهودنا. ومع ذلك، ما برحت آلية نزع السلاح لدينا تسير سيرا بطيئا، وعجلتها، إلى مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، فشل مرة أخرى في الاتفاق على برنامج عمل لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وللتغلب على شلل مؤتمر نزع السلاح سيكون من الضروري التعجيل في زخم المفاوضات وطلب قدر أكبر من المرونة والتوفيق من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بصورة خاصة. وقد يكون لذلك أثر جيد على الجهود الجارية من أجل إضفاء الصبغة العالمية على معاهدات مهمة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الأسلحة الكيميائية. وفي هذه البيئة المتسمة بالشكوك يرى وفدي أن الدورة الختامية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح فرصة فريدة ليس لتحدي المجتمع الدولي بأن ينظر في سبل وطرق جديدة لتحقيق نزع السلاح فحسب، ولكن أيضا للنظر في تدابير جديدة لبناء الثقة من أجل استعادة الثقة التي نحتاج إليها كثيرا في مفاوضاتنا.

ولذلك فإن قرار كوبا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأيضا التصديق على معاهدة تلاتيلولكو موضع ترحيب بوصفه نسمة من الهواء العليل التي تلهمنا جميعا وخاصة تلك الدول الأعضاء التي لا تزال خارج إطار التعددية.

وبذات القدر من الأهمية، فإن اقتراح وكيل الأمين العام لإنشاء لجنة دولية معنية بأسلحة الدمار الشامل تتكون من فريق خبراء من عدة دول أعضاء تحت القيادة المشتركة لرئيسين من الشمال والجنوب يستحق بالطبع دراسة متأنية ومتروية. وهدف اللجنة المعلن بالبحث في المشاكل المتعلقة بإنتاج هذه الأسلحة وتكديسها وانتشارها واستخدام الإرهابيين لها وأيضا لسبل إيصالها سيساعد حقا على أن يقدم لنا الموضوعات الكامنة التي أعاقت التقدم في هذا الميدان.

ونواصل التمسك بنتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأنها ذات صلة بعملية التعددية في نزع السلاح ولذلك نحث البلدان النووية على إظهار التزامها بالخطوات العملية البالغ عددها ١٣ من أجل الجهود المنهجية والتقدمية لتنفيذ المادة

السادسة من المعاهدة. ويعتبر وفدي أيضا أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس من الترتيبات التي تم التوصل إليها طوعا فيما بين دول المنطقة المعنية، خطوة أولى في تحقيق نزع السلاح النووي بصورة تعزز الاستقرار الدولي. ولذلك نؤكد مجددا دعمنا لمعاهدات بيليندابا وراروتونغا وتلاتيلولكو وأيضا نرحب أيضا بمساعي البلدان الخمسة في وسط آسيا للتوصل إلى ترتيبات مماثلة في منطقتها.

إن الخطر الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للعديد من البلدان النامية هو مصدر قلق كبير لنا جميعا. والتوافر السهل لهذه الأسلحة للأطراف العاملة غير الدول، وغالبا يتم الحصول عليها بسهولة من الأطراف الدول، قد أسهم في هذه الظاهرة. وقد كانت جمهورية وسط أفريقيا تعاني صعوبات في الماضي، وهي تواجه الآن تهديدات جديدة لاستقرارها نظرا للصراع الجديد في كوت ديفوار - كما أوضح وفدها في بيانه أمام اللجنة في الأسبوع الماضي. ومرة أخرى أود أن اقتبس من الخطاب الذي أدلى به رئيس بلدي أمام الجمعية العامة:

”ومن أجل التطور الخالص والسليم للقرية العالمية، يجب الإشادة ببعض المبادرات التي تقدمها هذه المنظمة وتشجيعها. وغانا تدعم تماما جهود الأمم المتحدة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. ونحن نحث الدول الأعضاء على أن تنضم إلى التنفيذ المبكر لبرنامج العمل الذي أقر في عام ٢٠٠١ لإيقاف هذا الاتجار“. (المرجع نفسه)

وقد أكد تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/57/160 بتاريخ ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بالقدر نفسه على هذا الموضوع حيث أنه خلص إلى أن الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وهيئات المجتمع الدولي مسؤولة بصورة جماعية أن تتعاون من أجل تنفيذ برنامج العمل.

وإزاء هذه الخلفية، تتطلع غانا إلى الانضمام إلى وفود أخرى في الاستعراض الدوري الذي يحدث كل عامين لبرنامج تقييم متابعة الأنشطة التي يجري تطبيقها على الصعيدين الوطني والإقليمي تحقيقا لذلك الغرض.

وفي فترة تتسم بزيادة النفقات العسكرية ووطأتها على التنمية الاقتصادية، يمكن أن يستفيد الحوار بشأن العلاقة بين نزع السلاح استفادة كبيرة من اقتراح الأمين العام بتشكيل فريق من الخبراء الحكوميين للقيام بعملية إعادة تقييم هذه المسألة. ونحن نرحب بالاقتراح ونأمل أنه سيحصل على الدعم الضروري من أجل ضمان تشكيل الفريق.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكر أننا جميعا نبحر على متن هذه السفينة العالمية ولكن في طبقات مختلفة. ولكن تقلبات الجو والأمواج العاتية التي تعصف بالسفينة تؤثر علينا جميعا بغض النظر عن نوع الطبقة. ومصيرنا المشترك يجبرنا على التعاون بشأن مسائل نزع السلاح العديدة أكثر من أي شيء آخر لضمان بقائنا جميعا.

وأخيرا، يشيد وفدي بإدارة شؤون نزع السلاح على دورها في تحديد جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وهنا أود أن أسجل رسميا عميق تقديرنا لإدارة شؤون نزع السلاح وأيضا لحكومات ألمانيا وكندا وهولندا على الرعاية المشتركة لحلقة العمل دون الإقليمية بشأن الشفافية في التسلح التي عقدت في أكرا، غانا في وقت سابق من هذا العام والتي ستكون استنتاجاتها مفيدة في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة على المستويات الداخلية المعنية.

السيد كريستوفيديس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة اللجنة الأولى.

وليس لدينا أي شكل بأن أهداف اللجنة ستتحقق تماما بفضل خبرتكم الطويلة وتوجيهكم الحكيم. كما أود أن أطمئنكم على تعاون وفد قبرص التام معكم في مهمتكم الهامة.

ولقد أعربت جمهورية قبرص عن تأييدها للبيان الشامل الذي أدلى به الرئيس الدانمركي للاتحاد الأوروبي، ولذلك فإنني سأقتصر في بياني هذا على التطرق إلى بعض المسائل التي تتسم بأهمية خاصة لوفدي، والإبلاغ عن بعض المبادرات التي اتخذتها حكومتي مؤخرا في ميدان نزع السلاح.

وقد سرتنا استجابة المجتمع الدولي الساحقة للحظر الذي فرض على الألغام المضادة للأفراد. ومن المعلوم أن قبرص من الموقعين الأصليين على اتفاقية أوتاوا، وأود أن أؤكد من جديد في هذا الصدد أنه بالرغم من استمرار الاحتلال الأجنبي لـ ٤٠ في المائة تقريبا من أراضي جمهورية قبرص، وفي ظل التهديد المستمر الذي يفرضه وجود ٠٠٠ ٤٠ من جنود الاحتلال المتمركزين في الجزيرة، فإننا نبذل حاليا كل الجهود لإنجاز عملية التصديق قبل نهاية هذا العام. وإننا نفعل ذلك كتعبير عن تصميمنا على الانضمام إلى المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها لاستئصال هذا الأسلوب من أساليب الحرب المجرد من كل شعور إنساني. وفي انتظار ذلك، وكتعبير عن إرادتنا السياسية بشكل كامل، وكجزء من التزامنا بالقواعد الدولية كالقواعد التي تنص عليها الاتفاقية، اتخذنا العديد من الخطوات الملموسة بما يتفق وأهدافها. وتشمل هذه الخطوات عمليات إزالة الألغام وإصلاح حقوق الألغام الموجودة وتدمير المخزونات. ومن الملاحظ أن حكومة قبرص قامت منذ عام ١٩٨٣ بتطهير ١٠ حقول ألغام مجاورة لإحدى المناطق العازلة، وبتدمير أكثر من ٠٠٠ ١١ لغم من مختلف الأصناف خلال العامين الماضيين.

وعلاوة على ذلك، تقدمت حكومة قبرص باقتراح بتطهير جميع حقول الألغام المزروعة داخل المنطقة العازلة سعيا منها لتخفيف حدة التوتر ووضع حد للخطر الذي يهدد حياة الأبرياء، مما يساهم في عودة هذه المناطق إلى الأحوال العادية والسلامة. وقمنا بإبلاغ كل من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ودائرة الأمم المتحدة للعمل في مجال الألغام بتصميمنا، إذا لم يتعاون الجانب التركي في هذا الصدد، على المضي قدما من طرف وحيد والعمل بالتشاور معهما على التوصل إلى الطرائق والترتيبات التي يتعين اتباعها في عملية إزالة حقول ألغام الحرص الوطني داخل المنطقة العازلة.

ونحن حاليا بصدد إجراء محادثات مباشرة تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة للتوصل إلى حل عادل ودائم وقابل للتنفيذ لمشكلة قبرص، بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن الدولي. وهناك مسألة تدعو للقلق البالغ بالنسبة لكل من حكومة قبرص وشعبها وهي مسألة الأمن. وأود في هذا الصدد أن أشير مرة أخرى إلى الاقتراح الذي تقدم به الرئيس كلاريديس بتجريد جمهورية قبرص من السلاح، الذي نعتبره عرضا مخلصا لإحلال السلام في الجزيرة وفي المنطقة بأسرها. ويدعو اقتراح الرئيس كلاريديس إلى تنفيذ برنامج محدد يرمي إلى حل جميع القوات العسكرية المحلية، وانسحاب جميع القوات الأجنبية والمستوطنين الأجانب من أراضي جمهورية قبرص، وتجريدها من السلاح، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتتوخى هذه الاقتراحات تمركز قوة دولية في قبرص تناط بها ولاية مناسبة من مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، قررت حكومتي وشرعت، بمساعدة من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في تدمير نحو ٥٠٠ ٤ قطعة من الأسلحة الصغيرة كانت بعهدة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٢. وترمي هذه الخطوة التي

اتخذتها حكومة قبرص منفردة إلى تحسين مناخ محادثات السلام واستجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة بتخفيض الأسلحة في الجزيرة. وأود أيضا أن أشير إلى أن حكومة الجمهورية شرعت في آذار/مارس ٢٠٠٠، بالاتفاق مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في تدمير كامل مخزون الذخيرة الذي استورد مع هذه الأسلحة.

أخيرا، أود أن أشير بإيجاز إلى مؤتمر نزع السلاح وأن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن قلقنا إزاء عجزه المستمر عن الاضطلاع بعمل موضوعي. وفيما يتعلق بعضوية المؤتمر، تؤكد جمهورية قبرص من جديد رغبتها في الاشتراك الكامل في عمل هذا المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح. ونعتقد اعتقادا جازما بأن زيادة توسيع المؤتمر لا تعوق فعاليته بأي شكل من الأشكال. بل بالعكس إن إصلاح المؤتمر وتوسيعه حتى يشمل جميع الأعضاء الراغبين في الاشتراك في أعماله قد يؤديان إلى إعطاء هذا المنتدى زخما جديدا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.